

Ibn Ashur's approach to doctrinal issues and ambiguous texts

Fatima Mohamed Ben Tahir ¹ *, Juhaina Saleh Swaihli ²

¹ Department of Fundamentals of Religion, Faculty of Sharia Sciences, Al-Marqab University, Al-Khums, Libya

² Department of Philosophy, Faculty of Arts, Al-Marqab University, Al-Khums, Libya
fmemhemad@elmergib.edu.ly

منهج ابن عاشور في القضايا العقدية والمنتشابهات

فاطمة محمد بن طاهر ¹ *, جهينة صالح السويحلي ²

¹ قسم أصول الدين ، كلية علوم الشريعة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

² قسم الفلسفة ، كلية الآداب، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

Received: 22-05-2026	Accepted: 27-06-2026	Published: 09-07-2026
		
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

الملخص:

يتناول هذا البحث منهج الإمام محمد الطاهر بن عاشور في التعامل مع القضايا العقدية وآيات المتشابه في تفسيره «التحرير والتنوير»، ويبرز المنهج حرص ابن عاشور على التوفيق بين ظاهر النص القرآني ومقتضيات العقل، متبعاً طريقة وسطية تجمع بين الأصالة والتجديد. يعتمد ابن عاشور في معالجة المسائل الكلامية على قواعد اللسان العربي ومقاصد الشريعة، متجنباً الخوض في الخلافات المدرسية الضيقة، وفي مسألة المتشابه، يميل إلى التأويل المقبول الذي ينفي التجسيم ويثبت كمال الصفات الإلهية، دون إفراط في التأويل الكلامي أو جمود على الظاهر وكما يسعى إلى تخليص العقيدة من التعقيدات الفلسفية، مقدماً إياها في قالب يرسخ الإيمان ويهدي للعمل الصالح، وتُظهر هذه الدراسة الأثر الكبير لحسه المقاصدي واللغوي في صياغة رؤية عقدية متوازنة، تجعل من تفسيره مرجعاً فريداً في الفكر الإسلامي المعاصر.

الكلمات الدالة: ابن عاشور، القضايا العقدية ، آيات المتشابه ، التحرير والتنوير ، مقاصد الشريعة.

Abstract:

This research examines the methodology of Imam Muhammad al-Tahir ibn Ashur in dealing with doctrinal issues and the verses of ambiguity in his exegesis, "Al-Tahrir wa al-Tanwir." The methodology highlights Ibn Ashur's keenness to reconcile the apparent meaning of the Quranic text with the demands of reason, following a middle path that combines authenticity and renewal. In addressing theological issues, Ibn Ashur relies on the rules of the Arabic language and the objectives of Islamic law, avoiding involvement in narrow sectarian disputes. Regarding the issue of ambiguous verses, he leans towards an acceptable interpretation that negates anthropomorphism and affirms the perfection of divine attributes, without excessive theological interpretation or rigid adherence to the literal meaning. He also seeks to

liberate theology from philosophical complexities, presenting it in a framework that strengthens faith and guides towards righteous deeds. This study demonstrates the significant impact of his teleological and linguistic awareness in formulating a balanced doctrinal vision, making his exegesis a unique reference in contemporary Islamic thought.

Keywords Ibn Ashur, Doctrinal Issues, Ambiguous Verses, Liberation and Enlightenment, Objectives of Sharia.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمداً طيباً مباركاً فيه، ونُصلي ونُسلم على أشرف خلق الله أجمعين، محمد – صلى الله عليه وسلم –، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وإنَّ أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد – صلى الله عليه وسلم –.

قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: 3)، وكما جاء في حديث العزْبَاضِ بن سارية قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ". (ابن حنبل، 2001، 373)

أما بعد:

فإنَّ العقيدة الإسلامية الصَّافِيَّة الخالية من الانحرافات هي عقيدة أهل السنة والجماعة، التي استمدت من كتاب الله وسنة نبيه – عليه الصلاة والسلام –، والمطابقة للفطرة السليمة التي خلقنا الله عليها، خلافاً لعقيدة أهل الكلام، المستمدة من العقل وآراء الرجال المتخبطة في الأقوال المخالفة لسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؛ لذا أَلَف علماء السنة العديد من المؤلفات قديماً وحديثاً، توضَّح عقيدة أهل السنة والجماعة، مقابل ذلك أَلَف علماء الكلام كتباً مخالفة لهذه العقيدة والفطرة السليمة، التي لا يقبلها النقل ولا العقل.

وَجُلُّ العلماء جمع بين مذهب السلف ومذهب علماء الكلام؛ لذلك اخترنا علماً من هؤلاء العلماء المحدثين، ألا وهو الشيخ محمد الطاهر بن عاشور من خلال بعض الآيات الواردة في تفسيره "التحرير والتنوير".

أسباب اختيار الموضوع:

- 1 – توضيح عقيدة الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور من خلال تفسيره "التحرير والتنوير".
- 2 – بيان بعض المسائل العقديَّة التي وافق فيها الشيخ أهل السنة والجماعة، وعارض فيها أصحابه الأشاعرة.
- 3 – توضيح العقيدة الصحيحة التي جاء بها الإسلام، الخالية من التَّخَبُّط والآراء المختلفة التي تدعو إلى الافتراق والتَّمَرُّق.

مشكلة البحث:

- 1 – ما هي أهم المسائل العقديَّة التي وافق فيها ابن عاشور أهل السنة والجماعة؟
- 2 – بم اختلف ابن عاشور عن أصحابه الأشاعرة في تفسير بعض الآيات القرآنيَّة المتعلقة بالمسائل العقديَّة؟
- 3 – كيف يتفق النقل الصحيح والفطرة السليمة مع العقل الصحيح السليم في ترسيخ العقيدة الصحيحة عند المسلمين؟

- 4 – ما المحكم؟ وما المُتَشَابِه؟ وما مدى خطورة تتبُّع المُتَشَابِه في القرآن الكريم؟

أهداف البحث:

- 1 – بيان أقوال أهل السنة والجماعة في بعض المسائل العقديَّة ومدى موافقتها للعقيدة السليمة التي أمرنا الله – عزَّ وجلَّ – باتِّباعها.
- 2 – إبراز دور ابن عاشور الواضح في تفسير هذه الآيات القرآنيَّة المتعلقة بالمسائل العقديَّة الثَّابِتة والرَّصِيْنَة، التي تُمثِّل قاعدة صلبة؛ لأنَّها أساس الدِّين وأركانها التي تقوم عليها العقيدة الإسلاميَّة.

3 - توضيح أنّ العقيدة السليمة تربط بين الظاهر والباطن، وتنعكس على السلوك والأعمال التي تقوم على الإيمان الراسخ بالله - عزّ وجلّ -.

4 - إنّ المرجع في فهم النصوص القرآنية وتوضيحها هي المسائل العقدية التي بدورها تمنع الانحراف، وتمثّل التوافق مع الفطرة السليمة والعقل السويّ.

منهجية البحث:

اعتمدنا على المنهج الاستقرائي والتحليلي المقارن في عرض:

1 - ترجمة للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور - رحمه الله -.

2 - عزونا الآيات القرآنية إلى مواضعها، بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وقد اعتمدنا رواية حفص عن عاصم.

3 - خرّجنا الأحاديث النبوية من الكتب المعتمدة كصحيح البخاري وصحيح مسلم، مع مراعاة ضبط الأحاديث.

4 - قمنا بجمع أقوال أهل السنة والجماعة مع الاستدلال بالنصوص الشرعية من كتاب الله، وسنة نبيه - عليه الصلاة والسلام -.

5 - لم نترجم للأعلام الموجودين داخل البحث لشهرتهم.

الدراسات السابقة:

لقد تطرّقنا للعديد من الكتب القديمة والحديثة، والأبحاث العلمية في عرض أقوال الفرق الإسلامية في مسألة تكفير مرتكب الكبيرة (الوعد والوعيد)، والكلام في صفات الله - عزّ وجلّ - الخيرية، كالوجه واليدين والاستواء على العرش، ومن هذه الدراسات السابقة:

1 - المقاصد العقدية لأركان الإيمان عند الطاهر ابن عاشور في "التحرير والتنوير". أطروحة دكتوراه بجامعة تكريت، لحصة محمد ساير، وقد بينت هذه الدراسة دور التفسير المقاصدي في فهم النصوص الشرعية في الجانب العقائدي بخاصة، ووضّحت كيفية تعامل أحد أعلام التفسير في العصر الحديث مع أركان الإيمان، كما أوضحت هذه الدراسة أن مقاصد العقيدة هي الحكم والغايات التي وضعها الشارع الحكيم، فهي تهدف إلى خلق سلوكيات وآثار عملية في حياة المسلم.

2 - موقف ابن عاشور من المذاهب الاعتقادية من خلال تفسيره التحرير والتنوير، بحث منشور في مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، الجزائر، لمنذر مازن عودة. وقد تناولت هذه الدراسة موقف ابن عاشور من المذاهب الاعتقادية من خلال تفسيره، إذ تكمن أهمية الدراسة في توضيح موقف الطاهر ابن عاشور من هذه المذاهب، وتهدف إلى بيان موقفه حيال هذه المذاهب الاعتقادية وأصحابها في عديد من المسائل التي تعرّض لها.

3 - مسألة التكفير وضوابطها عند ابن عاشور من خلال تفسيره "التحرير والتنوير" لأبي تمرة جيلالي، بحث منشور في جامعة حمه لخضر الوادي بكلية علوم الشريعة. تناول فيه معنى التكفير والكفر فقط، وقد سلّطت الدراسة الضوء على موقفه من هذه المسألة، وكيف بسط القول فيها في ثنايا تفسيره (التحرير والتنوير) بنظرة نقدية فاحصة؟

4 - أركان الإيمان وأدلّته عند ابن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير. رسالة ماجستير للباحثة: فاطمة بن طاهر، جامعة طرابلس - ليبيا. بيّنت من خلالها أركان الإيمان السّنة والآيات المتشابهة في القرآن. وغير هذه المؤلفات والبحوث الكثير؛ لذا تطرّقنا لبيان المسائل التي وافق فيها ابن عاشور أهل السّنة والجماعة من وجهة نظره، ونعتقد أنّ هذا البحث يفيد القراء بعون الله، وخصوصاً مع ما نراه اليوم من تغليب للأقوال عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونشأته، وآثاره العقدية.

المبحث الثاني: المسائل العقدية التي خالف فيها ابن عاشور أصحابه الأشاعرة.

المبحث الثالث: اختلاف ابن عاشور عن الأشاعرة في تأويل الصفات.
المبحث الرابع: الآيات المتشابهات في القرآن.
المبحث الخامس: خطورة اتباع المتشابه.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونشأته، وآثاره العقديّة

هو محمّد الطاهر بن محمّد بن عبد القادر بن محمّد بن عاشور، ينسب - رحمه الله - إلى الأسرة الأندلسيّة التي قديمّت إلى المغرب بعد أن استحال عليها العيش في الأندلس لتقلّص الحكم الإسلامي، ولّد - رحمه الله - في جمادي الأولى سنة (1296هـ/1879م) في ضاحية من الضواحي الشماليّة بتونس، تسمّى (المرسى) بقصر جدّه لأمه محمّد العزيز بو عثور. (مخلوف، 1996، 899)

نشأ الشّيخ - رحمه الله - في بيئة محيطيّة بالعلم، لذا تعلّم القرآن وحفظ المتون كالأجروميّة وغيرها، ممّا جعله يلتحق بجامعة الزيتونة سنة (1310هـ/1893م)، كما تعلّم اللّغة الفرنسيّة، وكان ضليعاً بالعلوم الشرعيّة واللّغويّة، والأدبيّة، والتّاريخيّة، درس النّحو، والبلاغة، واللّغة، وأصول الفقه، واهتمّ بأحاديث البخاريّ، حفظ الأشعار، وألف الشّعْر، كما ألف العشرات من الكتب في التّفسير والحديث، وغيرها من العلوم. وكتابه في التّفسير المُسمّى "التّحرير والتّنوير" ملخّص من "تحرير المعنى السّديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد"، و"مقاصد الشّريعة"، و"النّظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصّحيح"، و"أليس الصّبح بقريب؟"، وغيرها من المؤلّفات المفيدة القيّمة.

كانت للشّيخ - رحمه الله - عدّة رحلات بعضها لنشر العلم في أوروبا، واسطنبول، ومنها لأداء فريضة الحجّ.

تُوفي - رحمه الله - يوم الأحد 3 رجب سنة 1973، ودُفن بمقبرة الزّلاّج. (الزّركليّ، 1984، 74).

شيوخه وتلاميذه والأنشطة التي تقلّدها:

تتلّمذ الشّيخ ابن عاشور - رحمه الله - على يد كبار شيوخ المسلمين، منهم: جدّه لأمه أبو عبد الله محمّد العزيز بن محمّد الحبيب بو عثور، والشّيخ أبو النّجاة سالم بن عمر بو حاجب، وغيرهما الكثير. ودرس على يده وأخذ ينهل من علمه تلاميذ كُثُر، منهم: ابنه الشّيخ محمّد الفاضل بن عاشور، والشّيخ عبد الحميد بن باديس. (غال، 1996م، 40)

ولتبحّره في العلوم تقلّد العديد من الوظائف والأنشطة، وانتخب من أعضاء المجمعين العربيّين في دمشق والقاهرة سنة 1950م، وألف العديد من الآثار العلميّة في جميع العلوم، كان - رحمه الله - يتوخّى دائماً تحقيق العدل في أحكامه وأقضيّته وفتاويه في الفقه والعقيدة وغيرها من المسائل، ويبرز الصّحيح من المنقول والمعقول، ويعتمدُ على النّصوص الشرعيّة.

وكان ابن عاشور - رحمه الله - معلّماً مجتهداً يرتقي في المراتب العلميّة، فعُيّن عضواً في المجمع اللّغويّ بالقاهرة، ثمّ مراسلاً للمجمع العلميّ بدمشق، وتولّى تدريس أمّهات الكتب في اللّغة والشّريعة.

وكان ابن عاشور - رحمه الله - مصلحاً للتّعليم الزيتونيّ، برهن ذلك في العديد من الآراء الإسلاميّة التي وضعها في كتابه "أليس الصّبح بقريب؟"، واستطاع الشّيخ - رحمه الله - أن يتحصّل على أعلى الوظائف الإداريّة والشرعيّة، فتقلّد الوظائف القضائيّة والشرعيّة منها: عضواً في الأوقاف الأعلى، وتولّى قضاء الجماعة. (سالم، 2009، 34-40).

ولُقّب - رحمه الله - بشيخ الإسلام المالكيّ، واعتمد في إصدار فتاويه على هذا المذهب؛ إلّا أنّه يجتهد في بعض المسائل عند الحاجة، فهو من كبار المجتهدين في الفتوى.

أمّا فيما يتعلّق بمسائل الاعتقاد وعلم الكلام فهو أشعريّ المذهب، وهو المعروف والمشهور عنه إلّا في بعض المسائل التي خالف فيها أصحابه، وسار على منهج أهل السنّة والجماعة، وبالرّغم من هذا فهو عالم مجتهد، ينفرد بالتحقيقات، ويورد الانتقادات على ما يقرّره أصحابه. (الزّركليّ، 1984، 74).

لذا اخترنا عرض بعض المسائل العقديّة في تفسيره "التّحرير والتّنوير"، ومن هذه المسائل:
مسألة الوعد والوعيد: فمسألة التّكفير تُعتبر من المسائل المهمّة، الّتي أطال في بيان معناها الكثير من العلماء على مدى التّاريخ، كما أنّهم حدّروا من التّساهل فيها؛ لأنّ التّكفير شرعاً لا يجوز عند المسلمين؛ لقول رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم -: "إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا" (البخاريّ، 1422هـ، 26)، كما حدّر الشّرع من التّهاون في هذه المسألة.

ومن المسائل الّتي تعدّ محلّ نقاش بين النّاس من زمن الصّحابة إلى وقتنا الحاضر، وبخاصّة ممّا هو مشاهد في وسائل التّواصل الاجتماعيّ معرفة استواء الله على عرشه، فمنهم من يقول: إنّ الله في السّماء على عرشه استوى. وهو قول أهل السنّة والجماعة، ومنهم من يقول: إنّ الله في كلّ مكان. وهو قول المتكلّمين ومن سار على رأيهم، وكذلك بيان اختلاف ابن عاشور عن الأشاعرة في تأويل الصّفات. وغرضنا في هذا البحث عرض هذه المسائل عند الشّيخ ابن عاشور - رحمه الله - من خلال تفسيره "التّحرير والتّنوير" في آيات متنوّعة، تضمّنت شرح هذه المسائل، وهل وافق ابن عاشور أصحابه الأشاعرة أو لا؟

المبحث الثاني: المسائل العقديّة الّتي خالف فيها ابن عاشور أصحابه الأشاعرة

من المسائل العقديّة الّتي اختلف فيها ابن عاشور - رحمه الله - عن أصحابه الأشاعرة مسألة تكفير مرتكب الكبيرة (الوعد والوعيد).

أولاً تعريف الكبيرة لغة:

الكبيرة: جمعها كبائر، وتأتي بمعنى الكبير، وهي الفعلة القبيحة من الذّنوب المنهيّ عنها شرعاً كالزّنا، والفرار من الزّحف. (ابن منظور، 1414هـ، 129)

ثانياً الكبيرة اصطلاحاً:

عرّفها الإمام الطّبري: "بأنّها كلّ ذنب عظم الشّرع التّوعّد عليه بالعقاب، وشدّده، أو عظم ضرره من الوجود". (الطّبري، 2000، 160)

وعرّفت أيضاً بأنّها: "كلّ ما نهى الله عنه فهو كبيرة". (الطّبري، 2000، 244)

وقد تعدّدت تعريفات الكبيرة، وأشهر هذه التعريفات ما روي عن ابن عبّاس - رضي الله عنهما - قال: الكبيرة: هي كلّ ذنب خصّه الله - عزّ وجلّ - بنارٍ، أو غضبٍ، أو لعنةٍ، أو عذابٍ. (التّووي، 2001، 363)

واختلف المتكلّمون عن أهل السنّة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة، فمنهم من كفره، ومنهم من جعله في منزلة بين المنزلتين.

قال ابن تيمية - رحمه الله -: "السّلف والأئمّة متّفقون على ما تواترات به النّصوص الشّرعية بأنّ المؤمنين العصاة يدخلون النّار ويخرجون منها بشفاعة النّبّي محمّد - صَلَّى الله عليه وسلّم -، ورحمة الله - عزّ وجلّ -؛ لقول رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلّم - "أُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ...". (البخاريّ، 1422هـ، 13) (ابن تيمية، 2004، 501-502)

ويقول أيضاً: إنّ فسّاق أهل الملة مخدّون في النّار عند أهل السنّة والجماعة، وليسوا كاملين في الدّين والإيمان، لهم حسنات وسيّئات يستحقّون بها العقاب والنّواب. (ابن تيمية، 2004، 679)
وأهل السنّة متّفقون كلّهم على أنّ مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرّاً ينقل عن الملة بالكلّيّة، كما قالت الخوارج، إذ لو كان كافراً وخرج من الملة كان مرتدّاً، ومتّفقون على أنّه لا يخرج من الإسلام والإيمان، ولا يدخل الكفر، ولا يستحقّ الخلود في النّار، كما قالت المعتزلة. (الدّمشقي، 1988، 360-361)

فالخوارج يكفرون بمطلق الذنوب، ويخلّدون في النار، ويجزّمون بأنّ الله لا يغفر لهم الذنوب إلا بالتوبة، وقد اعتمدوا بتكفيرهم لأصحاب الكبائر والصّغائر على قول الله - تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ (النساء، 14).

أما المعتزلة فكان لهم رأي آخر، فقد اتفقوا على أنّ المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحقّ الثواب والعوض، وإذا خرج من الدنيا من غير توبة عن كبيرة ارتكبها فهو مستحقّ للخلود في النار، ولكنّ عقابه يكون أخفّ من عقاب الكفار، وصاحب الصّغيرة هو من اجتنب الكبائر، واستحقّ المغفرة. واعتمد المعتزلة في قولهم هذا على قول الله - عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ (السّجدة، 18)، وقوله تعالى: ﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ دُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ (السّجدة، 19-21). (الماتريدي، 2011، 1038)

فقد أولوا هذه الآيات تأويلاً عقلياً، ولم يقوموا بالرّجوع إلى أحبار الأمّة في تفسيرهم للقرآن الكريم، متّخذين من العقل منطلقاً لهم في التفسير؛ ممّا ألجأهم إلى التّأويل والتّبديل والتّحريف. أما الأشاعرة فقد اختلفوا في حكم مرتكب الكبيرة، وانقسموا في حكمه إلى قسمين؛ منهم من جعله حقّ من كامل الإيمان كالمرجئة والجهميّة، ومنهم من جعله فاسق في النار، قد تُقبل توبته، وقد لا تُقبل، وهم المُسمّون الواقفة الجهميّة. (السند، 2007، 517_519)

قال التّفتازاني: "اختلف أهل الإسلام فيمن ارتكب الكبيرة من المؤمنين، ومات قبل التّوبة، فالمذهب عندنا عدم القطع بالعفو ولا بالعقاب، بل كلاهما في مشيئة الله - تعالى، لكن على تقدير التّعذيب نقطع بأنّه لا يخلّد في النار، بل يخرج البتّة، لا بطريق الوجوب على الله - تعالى، بل بمقتضى ما سبق من الوعد، وثبت بالدليل بتخليد أهل الجنّة". (التّفتازاني، 1981، 421)

وقال الباقلاني: "فإن قال قائل: خبرونا عن جميع الكفرة والعصاة بضروب المعاصي هل كان جائزاً في العقل أن يغفر الله لجميعهم؟ قيل له: أجل، لو قسم جميعهم للجنّة لجاز، ولم يكن ما وجد من كفرهم وعصيانهم دليلاً على أنّه يؤلمهم بالنار لا محالة؛ لأنّ إيلام الله - تعالى لمن يؤلمه ليس يوجد منه لعلة لولاها لم يوجد". (الباقلاني، 1957، 351-353) ومما سبق يتّضح لنا أنّ الأشاعرة فرقة من فرق المسلمين، بعضهم وافق أهل السنّة والجماعة، والصّحابة، والتابعين، وكلّ طوائف المسلمين، وأهل الحديث والفقهاء، وأما المرجئة الجهمية وغير الجهميّة الواقفة فإنّ مرتكب الكبيرة هل يعذبه الله في النار ويخرج منها، ثم يدخل الجنّة كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة، ولكنهم تنازعوا في اسم مرتكب الكبيرة، فهو عند المرجئة الجهمية وغير الجهمية الواقفة، وهم الأشاعرة مؤمنّ كامل الإيمان، خلافاً لأهل السنّة والجماعة الذين يقولون: إنّ مؤمنّ ناقص الإيمان. (ابن تيمية، 2004، 17)

ومن خلال عرض أقوال الأشاعرة تبين لنا أنّهم يستدلّون بالعقل قبل النّقل في هذه المسألة. وقد عرض ابن عاشور - رحمه الله - هذه المسألة في تفسير عدّة آيات من القرآن الكريم، يبيّن من خلالها أقوال السلف والمتكلّمين، فكان مرجعاً ملماً بجميع الأقوال، فعند قول الله - عزّ وجلّ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ (النساء، 31) قال: اختلف السلف في معنى الكبائر؛ فعن عليّ - رضي الله عنه - قال: "هي سبع: الشّرك بالله، والسّحر، وقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ". (مسلم، 92) ونقل قول ابن عباس: "كلّ ما ورد عليه وعيد نار، أو عذاب، أو لعنة، فهو كبيرة". (ابن عاشور، 1997، 26)

وقد اعترض على قول الجويني وأبي إسحاق الإسفرائيني؛ لجعلهما كلّ الذنوب كبائر ونفي الصّغائر، وقال: "هاذان القولان واهيان؛ لأنّ جميع الأدلّة تؤكد تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر، ولأنّ الذنوب تشمل على مفاصد متفاوتة، كما بيّنت أحاديث الكبائر والصّغائر، وهو بذلك موافق لأهل السنّة والجماعة، ولما ذكره ابن عباس -

رضي الله عنهما -: كل شيء نهى الله عنه فهو كبيرة. وتظهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة واستعمال سلف الأمة وخلفها". (ابن عاشور، 1997، 26)

أما عند قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء، 48) فقد نقل أقوال أهل السنة والجماعة، وقول المرجئة، والمعتزلة، والخوارج، فقال رحمه الله: "قالت المرجئة: هو في الجنة بإيمانه، ولا تضره سيئاته، وجعلوا آيات الوعيد كلها مخصصة بالكفار، وآيات الوعد عامة في المؤمنين، وقالت المعتزلة: إذا كان صاحب كبيرة فهو في النار لا محالة، وقالت الخوارج: إذا كان صاحب كبيرة أو صغيرة فهو في النار مخلد، ولا إيمان له...، وجعلوا آيات الوعيد عامة في الغصاة كفاراً أو مؤمنين". (ابن عاشور، 1997، 82)

وابن عاشور رحمه الله اعترض على من يقول بتكفير مرتكب الكبيرة عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (الجن، 23).

قال - رحمه الله -: ذهب أهل الحق من السلف والخلف إلى أنه لا يكفر أحد من المسلمين بذنب، أو ذنوب من الكبائر؛ لأن الذنوب ارتكبت في زمن رسول الله - ﷺ -، ورسول الله - ﷺ - لم يكفرهم، فلم يعاملوا معاملة المجرمين والمرتدين عن الدين، والقول بتكفيرهم خطر على الدين؛ لأنه يؤدي إلى انحلال جامعة الإسلام، ويهون على المذنب الانسلاخ عن الإسلام. (ابن عاشور، 1997، 375)

وعند عرضنا للآيات القرآنية المتعلقة بحكم مرتكب الكبيرة عند الشيخ - رحمه الله - نرى أن ابن عاشور جمع الأقوال وعرضها، ورجح ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، وقد استدلل بالثقل قبل العقل، خلافاً لأصحابه الأشاعرة، وسمى مرتكب الكبيرة عاصياً أو فاسقاً، مع التركيز على أن ارتكاب الكبيرة لا يخرج صاحبها من الإيمان، وأن الفاسق هو من فعل ما يخرج، أو ما يحرمه الشرع من الكبائر (ابن عاشور، 1997، 229).

إذا خلاصة القول نرى أن ابن عاشور وافق أهل السنة والجماعة في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ (الفرقان، 71). فمن أذنب وتاب قبل موته تاب الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن مات على معصية مصرراً عليها فهو في مشيئة الله، إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء، 48)، ولقول رسول الله - ﷺ -: "أتاني جبريل عليه السلام فبشرني أنه من مات من أمك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن رزى وإن سرق؟ قال: وإن رزى وإن سرق" (البخاري، 1422هـ، 142).

المبحث الثالث: اختلاف ابن عاشور عن الأشاعرة في تأويل الصفات

إن مذهب السلف الصالح الاعتماد على التأويل الإجمالي، الذي لا يختلف عن التأويل التفصيلي عند الخلف، أما السلف فيقولون بالتنزيه، ونفي الشبيه، والنذ، والنظير، والخلف أيضاً يقولون بذلك، فهو وجهان لغاية واحدة؛ إلا أن السلف إيمانهم فطري؛ ولم تتفشى منهم البدع والزندقة، فقد أثبتوا لله ما أثبتته لنفسه من الصفات كما ورد بها القرآن على الوجه الإجمالي، أما الخلف ففصلوا مع الإجمال، وهو المسمى بالمتشابه، فهناك العديد من الآيات المتشابهات، منها: صفة اليبين، واستواء الله عز وجل على عرشه لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى، 11). فالمتشابه خاضع للمحكم مع اليقين كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن، 27).

قال السلف في صفة الوجه: هي غير المعنى الحقيقي الذي نعرفه فينا، بل وجه الله كما يليق بجلاله منزّه عن الجزء الذي في الرأس، أما الخلف فأولوه بالذات والجهة. (ابن عاشور، 1997، 674-682)

وأما ابن عاشور - رحمه الله - فقد خالف أبا الحسن الأشعري حينما أثبت لله الوجه على ما يليق بالله سبحانه وتعالى؛ لأن التأويل عند الأشاعرة هو حمل الكلام على غير معناه الحقيقي الذي لا يصح إلا بحجة هي القرينة المانعة، ولا وجود لها هنا حتى تمنع ذلك.

فبعد تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن، 27)، وقوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ (البقرة، 112)، قال رحمه الله: الوجه الذات، وهو حقيقة لغوية من كلام العرب، وعبر عن الذات بالوجه؛ لأنه البعض الأشرف من الذات ناقلاً عن الإمام الزمخشري، فما عبر به عن الجملة والذات، لا يحمل على المعنى الحقيقي كما فهمه السامعون. (ابن عاشور، 1997، 55) وأشار - رحمه الله - إلى أن الوجه يحمل على عدة معان بحسب اختلاف الآية، فيقصد بالوجه الذات، أو الرضا أو معنى زائد، أو هو وجه لا كالوجه، ولا يحمل على العضو المعروف، فنفي التجسيم والتشبيه لله - عز وجل - عين التأويل أو التفويض.

كما أشار عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ (الأنعام، 52) إلى أن الوجه في الحقيقة هو الجزء الذي في الرأس، والله سبحانه وتعالى منزّه عن الاتصاف بصفات البشر، فيطلق على الذات مجازاً، وفي هذه الآية يُراد رضا الله، فهم يُريدون رضاه، ولا يُريدون رضا غيره. (ابن عاشور، 1997، 683)

وفي إثبات صفات الله - عز وجل - وافق ابن عاشور - رحمه الله - قول السلف الصالح في جعل اليبدين صفةً لله، منزّه فيها سبحانه عن مشابهة المخلوقين وعن الجسميّة، وقصدهم الحذر من تحكيم الآراء في صفات الله، أو أن تحمل العقول القاصرة صفات الله على ما تعارضه.

فبعد قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ (ص، 75)، قال رحمه الله -: "هي صفة ورد بها الشرع، ولا يقال: إنها بمعنى النعمة أو القدرة، فلا يجوز حملها على المعنيين السابقين حتى لا يزيل التفضيل لاشتراكها فيه". (البيهقي، 1985، 53)

فوافق السلف في تنزيه الله تعالى عن مشابهة الخلق، ووافق الخلف في التأويل التفصيلي، وهذا ما فسره عند قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة، 64)، بمعنى الجود، من غير تصوّر يد ولا بسط لها، فهذه الآية نفت الجسميّة عن الله، وأثبتت صفة الجود، والكرم المعبر عنها بالبسط. (ابن عاشور، 1997، 250)

المبحث الرابع: الآيات المتشابهات في القرآن

من الآيات المتشابهات قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه، 5) فمسألة استواء الله على عرشه من المسائل التي اختلف فيها الناس قديماً وحديثاً، فيقول قائل: أين الله؟ فمنهم من يقول: إن الله في السماء على العرش استوى، وغيرهم يقول: هو في كل مكان، لذلك تطرقنا إلى هذه المسألة لبيان أقوال أهل السنّة والجماعة، ورأي ابن عاشور - رحمه الله -.

وقد أجمع أهل السنّة والجماعة على أن الله سبحانه وتعالى في السماء فوق العرش، مستوٍ عليه استواء يليق بجلاله، لا يماثله أحد من المخلوقين، وأن ما ذهب إليه المبتدعة باطل بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف، 54)، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه، 5)، وهو الوارد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عندما سأل الجارية التي جاء بها سيدها ليُعْتَقَها، فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَغْتَقَّهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ. (مسلم، 381)

إنّ هذا القول اتفق عليه السلف بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأخذ به أهل العلم والفقهاء والمفسرون.

قال ابن كثير في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف، 54): "للناس فيه مقالات كثيرة، وإنّما يُسَلَكُ في هذا المقام قول السلف الصالح وقول أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت دون تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل، وهو الظاهر المتبادر إلى الأذهان، فالله سبحانه لا يُشَبَّه أحدٌ من خلقه لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (طه، 5)". (ابن كثير، 2000، 761_762)

وقد فسّر البيهقي الاستواء من خلال قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ (الملك، 16)، فقال: "استوى بمعنى "علا"، ولا تُريد به علو المسافة والتّحيّز، ولكن نريد به معنى قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ (الملك، 16)، وقال في موضع آخر من تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه، 5): "فأما الاستواء، فالمتقدّمون من أصحابنا - رضي الله عنهم - كانوا لا يفسّرونه، ولا يتكلّمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك". (البيهقي، 1985، 377-381)

وقال أبو الحسن الأشعري: "قال قائلون من المعتزلة والجهميّة والحروريّة (الجبرين، 36): إنّ معنى قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه، 5) أنّه استولى، أي: ملّك وقهّر، وأنّ الله تعالى في كلّ مكان، وجدوا أن يكون الله عزّ وجلّ مستوياً على عرشه كما قال أهل الحق". (الأشعري، 2011، 10)

أمّا ابن عاشور - رحمه الله - فقد عرض هذه المسألة في عدّة آيات من القرآن، فعند الرّجوع إلى قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه، 5)، قال: "الاستواء: الاستقرار، وإنّ هذه الآية من المتشابهة البين، ثم قال: وقيل: الاستواء، بمعنى الاستيلاء، وهذا القول لأصحابنا الأشاعرة". (ابن عاشور، 1997، 187)

وأشار في موضع آخر عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف، 54) إلى أنّ الاستواء حقيقة الاعتدال، وهو المأخوذ من كلام علماء اللّغة والمفسّرين، والسّلف يتلقّون هذه الآيات التي هي من المتشابهة، والتي تتعلّق بذكر صفات الله بلا بحث ولا سؤال، فعندما سئل الإمام مالك عن الاستواء قال: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب، وإنّي لأظنّك ضالاً". (البيهقي 1985، 379) (ابن عاشور، 1997، 126)

قال ابن عاشور: "قد تأوّل المتأخرون من الأشاعرة تأويلات أحسنها: ما جنح إليه إمام الحرمين من أنّ المراد بالاستواء الاستيلاء، بقرينة تغديته بحرف "على"، وأنشدوا على وجه الاستئناس لذلك قول الأخطل:

قَدْ اسْتَوَى بِشَرْ عَلَى الْعِرَاقِ
بَغَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَاقِ

وقال أيضاً: قول الأخطل أراه بعيداً؛ لأنّ العرش ما هو إلّا من مخلوقاته، فلا وجه للإخبار باستيلائه عليه، مع احتمال أن يكون الأخطل قد انتزعه من هذه الآية". (ابن عاشور، 1997، 164)

كما أشار - رحمه الله - إلى أنّ الاستواء يختلف معناه باختلاف تعديته بعلى، أو بإلى، فإنّ عُديّ بحرف (على) يراد به: الاعتلاء، وإنّ عُديّ بحرف (إلى) يراد به معنى القصد والتّوجّه إلى معنى تعلّق بالإرادة، والعرش حقيقة: الكرسي المرتفع الذي يجلس عليه الملك. (ابن عاشور، 1997، 164-165)

ومن خلال عرض أقوال ابن عاشور في عدّة آيات من القرآن تبين لنا أنّه قد وافق أهل السّنة والجماعة، وخالف الأشاعرة عندما اعترض على تفسير الاستواء بالاستيلاء، قال رحمه الله: إنّ العرش من مخلوقات الله، فلا وجه للإخبار باستيلائه عليه، وتفسيره للاستواء بمعان: كالاستقرار، والاعتلاء، منقول عن بعض السّلف، ونرى أنّه لم يصب بذلك، لأنّ الاستواء يُراد به العلوّ كما هو في معاجم اللّغة. (الجاسم، 2007، 579)

ومما يؤكّد أنّ ابن عاشور - رحمه الله - رجع إلى مذهب السّلف الصّالح قوله: نُؤمن باستواء الله على عرشه بكيفية لا يعلمها إلّا هو، مستدلاً بقول الإمام مالك - رحمه الله - إذ قال: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة". (ابن عاشور، 1997، 163)

ثم قال: "ظهر لي أنّ لهذا الفعل خصوصيّة في كلام العرب، كان بسببها أجدر بالدلالة على المعنى المراد بتبليغه مُجماً؛ ممّا يليق بصفات الله، ويُقرّب إلى الأفهام معنى عظّمته". (ابن عاشور، 1997، 163) ومما سبق يتّضح لنا أنّ ابن عاشور قد وافق أهل السّنة والجماعة في حصر الاستواء اقتداءً بسلف الأئمة، رافضاً تأويل إمام الحرمين الجويني في هذه المسألة في كتابه (لمع الأدلّة). (ابن عاشور، 1997، 163)

المبحث الخامس: بيان خطورة تتبّع المتشابهات في القرآن

قبل أن نبدأ في الكلام عن خطورة تتبّع المتشابهات في القرآن، لا بدّ أن نقف على معنى المُحَكَّم والمتشابه لغةً واصطلاحاً.

المُحَكَّم لُغَةً: عُرِفَ بأنه المنيع الوثيق والمضبوط المُتَقَن، أو هو المُتَقَن مَأْمُونُ الانتقاض، وهو من أَحَكَمَتِ الشَّيْءَ فاستحکم، أي: صار مُحَكَّمًا، وهو من الحكم والقضاء والعلم والفقه، والمحکم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، فَعِيلٌ بمعنى مُفْعَلٌ، أَحَكَمَ فَهُوَ مُحَكَّمٌ. (ابن منظور، 1414هـ، 141-143)

الْمُتَشَابِه لُغَةً: أصله من الشَّبَّهَ والشَّبَّه، وهو الشَّبْهَةُ والالتباس، والمُتَشَبِّهَاتُ مِنَ الْأُمُور: المُشْكِلَاتُ، وفي فلان شَبَّهَ من فلان، وهو شبيهه، أي: شبيهه، وتقول: شَبَّهْتَ هذا بهذا، وأشبهه فلان فلاناً، وأشبهه الشَّيْءُ الشَّيْءَ: مَثَّلَهُ، وتشابه الشَّيْئَانِ: أشبه كلَّ منهما الآخرَ حَتَّى التَبَسَا. (ابن منظور، 1414هـ، 503)

المُحَكَّم والمتشابه في الاصطلاح:

- 1- **المُحَكَّم:** هو ما استقلَّ بنفسه، ولم يَحْتَجْ إلى بيانٍ، والمتشابه ما يرجع فيه إلى غيره.
- 2- **المُحَكَّم:** هو ما عُرِفَ معناه والمراد منه، وهو ما لا يحتمل من التأويل إلاّ وجهاً واحداً، والمتشابه ما يحتمل وجوهاً، فإذا رُدَّتْ إلى وجه واحد بَطَلَ الباقي، وصار المتشابه مُحَكَّمًا.
- 3- **المُحَكَّم:** ناسخه، وحرّامه، وحلاله، وفرائضه، وما نُؤْمَنُ به ونَعْمَلُ عليه، والمتشابه منسوخه، وأمثاله، وأقسامه، وما نُؤْمَنُ به ولا نَعْمَلُ به.
- 4- **المُحَكَّم:** الذي ليس فيه تصريح ولا تحريف عمّا وُضِعَ له، والمتشابه ما فيه تصريحٌ وتحريفٌ وتأويلٌ.
- 5- **المُحَكَّم:** هو ما كان واضحاً لا لبس فيه، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، كوقت قيام الساعة، وخروج المسيح الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وبعضهم يُدخل الحروف المقطعة في أوائل السور، وهو ما احتمل أكثر من وجه. (السيوطي، 1974، 390)

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران، 7)

"يُخْبِرُ الله تعالى أنّ في القرآن آيات محكمات، أي: بيّنات واضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد، ومنه آيات آخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، فمن ردّ ما اشتبه عليه إلى الواضح منه، وحكّم مُحَكَّمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس؛ ولهذا قال تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ أي: تحتل دلالته موافقة المُحَكَّم، وقد تحتل آخر من حيث اللفظ والتركيب، لا من حيث المراد". (شاکر، 2005، 351)

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ". (مسلم، 2053)

وقد حذر الإسلام من اختلاف القلوب، وَبَيَّنَّ أَنَّ الاختلاف ليس من الإسلام في شيء، وحثنا على الائتلاف والمحبة، قال تعالى: ﴿وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران، 103)، ولو كان ذلك في مسائل العلم؛ لأنّ من أسبابه تباعد القلوب والضغائن والتشكيك فيما يجب الإيمان به، وكذلك يحدّرنا الحديث السابق للرّسول -عليه السلام- من المجادلة بالباطل، والاحتجاج بالمتشابه، فهو من أعظم أسباب الوقوع في البدع وترك المحكم.

وفي الحديث أيضاً أنّ من علامات الزّيف والانحراف عن الصّراط المستقيم اتّباع المتشابه من القرآن.

فقد جعل الله سبحانه وتعالى بعضه القرآن مُحْكَمًا وبعضه متشابهًا؛ وذلك ابتلاءً للناس لِيَتَمَيَّزَ أهل الإيمان من أهل الضلال، وإعلان العقول بقصورها، لِتَسْتَسْلِمَ لخالقها، وتعترف بعجزها.

إنَّ التحذير الذي جاء في الحديث يقتضي أن يبتعد الإنسان عن هؤلاء الذين يصطادون القلوب، فلا يُجالسُهم ولا يقرأ لهم، وذلك لأنهم يُفسدون العقائد والأديان، فيكون إيمان العبد غُرْضةً لكلِّ آسر وكاسر، الذين يتبعون ما تشابه من القرآن، ويثيرون حوله الجدل، حجتهم العلمُ بدقائق الأمور فاحذروهم، وابتعدوا عن لقائهم، فهؤلاء هم المنتطعون الذين أخبرنا الرسول عليه السلام بهلاكهم؛ لأنَّ تنطعهم فرَّق بين قلوبهم وقلوب المؤمنين ومن يقتدي بهم من المقلدين. (ابن قتيبة، 1954، 62) فقد قال عليه السلام: "هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ" قالها ثلاثاً. (مسلم، 2055)

والحقيقة أنَّ الفهم الصحيح لمسألة المحكم والمتشابه، التي وردت في آية آل عمران، التي سار عليها سلف هذه الأمة يتَّسم بالدقَّة، ويتَّسق مع اعتقادهم في التوحيد، ولا سيما في توحيد الصفات، فهم لما آمنوا بصفات حقيقة جاءت بها الأدلة السمعية، وفرقوا بين فهم المعنى الذي حواه اللفظ العربي وفهم الكيفية، وُفقوا في تفسير المحكم والمتشابه، فهم يَرَوْنَ إمرار الآيات المتشابهات من آيات الصفات من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل. (ابن رجب، 19-20)

فيستطيع متتبع المتشابه أن يستدلَّ على جواز الكفر بقول الله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف، 29) فيزعم أنَّ الله تعالى قد وضع حرية الاختيار بين الإيمان والكفر، ويغض الطرف عن الآيات الكثيرة التي تنوِّع الكافر بالنار، ففي آخر سياق هذه الآية التهديد والوعيد الشديد، وليس فيها تخيير، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ (الكهف، 92).

ويستطيع متتبع المتشابه كذلك أن يحكم بالجنة لكل من لا يدين بدين الإسلام مستدلاً بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة، 62)، ويترك هذا المُشَبَّه الكثير من الآيات والأحاديث، التي تحكم بالنار لكل من لم يدين بدين الإسلام. (ابن تيمية، 1995، 526)

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران، 85). كما يستطيع النصرائي أن يستدلَّ على صحة عقيدة التثليث، وعلى ألوهية المسيح مُستدلاً على المعجزات التي أيد الله بها عيسى -عليه السلام- كولادته من غير أب، والتحدُّث في المهد، وإحياء الموتى، وإبراء المرضى بإذن الله باعتبار أنَّ هذه الأفعال من خصائص الله تعالى، وغفل عن الآيات التي أثبتت بشريته، وأنه مخلوق لله تعالى، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران، 59).

وإذا كان متتبع المتشابه يستطيع أن يُبطل التوحيد بنصوص يَنْتَقِيها من القرآن فلن يَعْجَزَ عن محاربة وإبطال ما دون التوحيد من الواجبات: كصلاة الجماعة، وحجاب المرأة، والصيام، والحج وغير ذلك، التي تبنى على ما يعرف بالانتقاء والاختيار. (ابن الأثير، 1979، 407-465) وخلاصة القول نقول: إنَّ من فضيلة الابتعاد عن تأويل المحكم والمتشابه الرِّسوخ في العلم والتعمق في أخذه، والبعد عن السطحية، والرِّسوخ في أسرار الشريعة علماً وحالاً وعملاً.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، نحمد الله الذي أعاننا على هذا البحث المتواضع، الذي لا يعدُّ إلا جزءاً من علم كبير، يتعلَّق بالعلامة المجدد ابن عاشور -رحمه الله- حيث توصلنا في ختام هذا البحث إلى عدة نتائج.

يعتبر الإمام محمد الطاهر ابن عاشور - رحمه الله - من أبرز علماء الأمة الإسلامية من حيث دفاعه عن العقيدة الإسلامية.

وكان ابن عاشور - رحمه الله - أشعري المذهب، فهو ينتقي عقيدته من الأشاعرة وإن خالفهم في بعض المسائل التي بيّناها في هذا البحث.

كما يعدّ تفسير ابن عاشور مرجعاً مهماً من خلال المنهج المتبع في عرض المسائل العقديّة، فهو يعرض جميع الأقوال، ويعرض أقوال السلف وإن عارضهم، وتفسيره له بصمة واضحة في العقيدة، كما للشيخ - رحمه الله - نظرة عميقة، ومعرفة كاملة لنتائج من سبقه.

فاهم النتائج التي توصّلنا إليها هي:

- 1- اتفق ابن عاشور - رحمه الله - في المسائل العقديّة مع أهل السنّة والجماعة في مسألة تكفير مرتكب الكبيرة، ومسألة استواء الله على عرشه، ومسألة تأويل الصفات.
- 2- لقد كان لابن عاشور دور كبير في تفسير الآيات القرآنيّة من حيث اعتماده على اللغة في بيان معاني القرآن وتفسيرها.
- 3- حدا ابن عاشور حدو أهل السنّة والجماعة في بيان أنّ العقل الصحيح الصريح لا يختلف عن النقل السليم في هذه المسائل العقديّة التي ذكرناها في البحث.
- 4- إنّ من الأمور الخطيرة التي حدّر منها الإسلام مسألة تتبّع المتشابه في القرآن، وذلك لأنها سبب رئيسي في ضعف التوحيد، وفساد العقيدة، وخلق الفرقة بين المسلمين.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَآؤُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى...﴾	سورة البقرة، الآية 62	22
﴿بَلَىٰ مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾	سورة البقرة، الآية 112	14
﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ...﴾	سورة آل عمران، الآية 7	20
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	سورة آل عمران، الآية 59	22
﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	سورة آل عمران، الآية 85	22
﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾	سورة آل عمران، الآية 103	20
﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾	سورة النساء، الآية 14	10
﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾	سورة النساء، الآية 31	11
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ	سورة النساء، الآية 48	12، 13

الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
يَشَاءُ ﴿		
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾	سورة المائدة، الآية 3	1
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	سورة المائدة، الآية 64	15
﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾	سورة الأنعام، الآية 52	15
﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾	سورة الأعراف، الآية 54	16، 17
﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمُ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾	سورة الكهف، الآية 92	21
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	سورة طه الآية 5	16، 17
﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾	سورة الفرقان، الآية 71	13
﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾	سورة السجدة، الآية 18	10
﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾	سورة السجدة، الآية 19، 20	10
﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾	سورة ص، الآية 75	15
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	سورة الشورى، الآية 11	14
﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	سورة الرحمن، الآية 27	14
﴿أَأْمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾	سورة الملك، الآية 16	16
﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	سورة الجن، الآية 23	12

فهرس الأحاديث النبوية

ت	الحديث	رقم الصفحة
1.	«أَتَانِي جِبْرِيلُ _ عَلَيْهِ السَّلَامُ _ ...»	13
2.	«أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ ...»	9
3.	«إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ...»	20
4.	«إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ ...»	8
5.	«أَيَّنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ...»	16
6.	«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي ...»	1
7.	«هَلَاكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»	21
8.	«هِيَ سَبْعُ: الشَّرْكَ بِاللَّهِ، ...»	11

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم)
- ابن الأثير، مجد الدين. (1979). النهاية في شرح الحديث والأثر (تحقيق: طاهر أحمد الزاوي). المكتبة العلمية.
- الأشعري، أبو الحسن علي. (2011). الإبانة عن أصول الديانة (تحقيق: صالح بن مقبل العصيمي التميمي؛ ط1). (د. ن)
- البياقلائي، أبو بكر محمد. (1957). كتاب التمهيد (تصحيح ونشر: الأب ريتشارد يوسف مكارثي اليسوعي). المكتبة الشرقية؛ منشورات جامعة الحكمة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (2001). صحيح البخاري (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر؛ ط1). دار طوق النجاة.
- البيهقي، أبو بكر أحمد. (1985). الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (تصحيح وتعليق: كمال يوسف الحوت؛ ط2). عالم الكتب.
- البيهقي، أبو بكر أحمد. (د. ت.). الأسماء والصفات (تقديم وتعليق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري). المكتبة الأزهرية
- التفتازاني، سعد الدين مسعود. (1981). شرح المقاصد في علم الكلام (ط1). دار المعارف النعمانية.
- ابن تيمية، أحمد. (2004). مجموع الفتاوى (جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، بمساعدة: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم). مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الجاسم، فيصل بن قزار. (2007). الأشاعرة في ميزان أهل السنة (ط1). المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد. (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين؛ إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي؛ ط1). مؤسسة الرسالة.
- الدمشقي، ابن أبي العز. (1988). شرح العقيدة الطحاوية (تحقيق وتخريج: بشير محمد عون؛ ط2). (د. ن).
- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن. (د. ت.). بيان فضل علم السلف على علم الخلف. مكتبة الكليات الأزهرية.
- الزركلي، خير الدين. (1984). الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمعربين والمستشرقين (ط6). دار العلم للملايين.
- السند، عبد الله بن محمد. (2007). آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية (ط1). دار التوحيد للنشر.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1974). الإتيان في علوم القرآن (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شاکر، أحمد. (2005). عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (ط2). دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الطبري، محمد بن جرير. (2000). جامع البيان في تأويل القرآن (تحقيق: أحمد محمد شاکر؛ ط1). مؤسسة الرسالة.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (1997). التحرير والتنوير. دار سحنون للنشر والتوزيع.
- غال، بلقاسم. (1996). شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور: حياته وأثاره (ط1). دار ابن حزم.
- ابن قتيبة، عبد الله أبو محمد. (1954). تأويل مشكل القرآن (تحقيق: أحمد صقر). دار إحياء الكتب العربية.
- الماتريدي، أبو المعين ميمون. (2011). تبصرة الأدلة في أصول الدين (تحقيق وتعليق: محمد الأنور حامد عيسى؛ ط1). المكتبة الأزهرية للتراث.
- مخلوف، محمد. (2003). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد. (1993). لسان العرب (ط3). دار صادر.
- النذير، محمد أو سالم. (2009). الاختيارات العلمية للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير (ط1). دار ابن حزم.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين. (2001). صحيح مسلم بشرح النووي (تحقيق وتخريج: عصام الصبابطي، وحازم محمد، وعماد عامر؛ ط4). دار القاهرة.
- النيسابوري، مسلم. (د. ت.). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء التراث العربي.

References

- The Holy Quran (Hafs recitation from Asim)
- Ibn al-Athir, Majd al-Din. (1979). Al-Nihayah fi Sharh al-Hadith wa al-Athar (edited by Tahir Ahmad al-Zawi). Al-Maktabah al-Ilmiyyah.
- Al-Ash'ari, Abu al-Hasan Ali. (2011). Al-Ibanah 'an Usul al-Diyanah (edited by Salih ibn Muqbil al-'Usaymi al-Tamimi; 1st ed.). (n.p.)
- Al-Baqillani, Abu Bakr Muhammad. (1957). Kitab al-Tamhid (edited and published by Father Richard Yusuf McCarthy, SJ). Al-Maktabah al-Sharqiyyah; Publications of Al-Hikmah University.

- Al-Bukhari, Muhammad ibn Isma'il. (2001). Sahih al-Bukhari (edited by Muhammad Zuhair ibn Nasir al-Nasir; 1st ed.). Dar Tawq al-Najat.
- Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad. (1985). Al-I'tiqad wa al-Hidayah ila Sabil al-Rashad (edited and annotated by Kamal Yusuf al-Hout; 2nd ed.). 'Alam al-Kutub.
- Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad. (n.d.). Al-Asma' wa al-Sifat (presented and annotated by Muhammad Zahid ibn al-Hasan al-Kawthari). Al-Azhar Library for Heritage.
- Al-Taftazani, Sad al-Din Masud. (1981). Sharh al-Maqasid fi Ilm al-Kalam (1st ed.). Dar al-Maarif al-Nu'maniyya.
- Ibn Taymiyyah, Ahmad. (2004). Majmual-Fatawa (collected and arranged by: Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Qasim, with the assistance of: Muhammad ibn 'Abd al-Rahman ibn Qasim). King Fahd Complex for Printing the Holy Qur'an.
- Al-Jasim, Faisal ibn Qazar. (2007). Al-Ashariyyah fi Mizan Ahl al-Sunnah (1st ed.). Al-Mabarah al-Khayriyyah li-Ulum al-Qur'an wa al-Sunnah.
- Ibn Hanbal, Abu Abd Allah Ahmad. (2001). Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal (edited by: Shuayb al-Arnaut, Adil Murshid, and others; supervised by: Abd Allah ibn Abd al-Muhsin al-Turki; 1st ed.). Mu'assasat al-Risalah.
- Abdulhafith, A. A., & Yaqah, F. G. M. (2026). Applying the objectives of Islamic law in weighing and prioritizing evidence. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 13(1), 244-255. Al-Dimashqi, Ibn Abi al-Izz. (1988). Sharh al-Aqidah al-Tahawiyyah (edited and annotated by: Bashir Muhammad 'Awn; 2nd ed.). (n.p.).
- Ibn Rajab, Zayn al-Din 'Abd al-Rahman. (n.d.). A Statement on the Superiority of the Knowledge of the Predecessors over the Knowledge of the Successors. Al-Azhar Colleges Library.
- Al-Zarkali, Khair al-Din. (1984). Al-A'lam: A Biographical Dictionary of the Most Famous Men and Women from the Arabs, Arabized People, and Orientalists (6th ed.). Dar al-'Ilm lil-Malayan.
- Al-Sanad, Abdullah ibn Muhammad. (2007). The Murji'ah Views on the Works of Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah (1st ed.). Dar al-Tawhid for Publishing.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman. (1974). Al-Itqan fi 'Ulum al-Qur'an (edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). The Egyptian General Book Organization.
- Shakir, Ahmad. (2005). 'Umdat al-Tafsir 'an al-Hafiz Ibn Kathir (2nd ed.). Dar al-Wafa' for Printing, Publishing, and Distribution.
- Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir. (2000). Jami' al-Bayan fi Ta'wil al-Qur'an (edited by: Ahmad Muhammad Shakir; 1st ed.). Al-Risalah Foundation.
- Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir. (1997). Al-Tahrir wa al-Tanwir. Dar Sahnun for Publishing and Distribution.
- Ghali, Belkacem. (1996). Sheikh of the Great Mosque, Muhammad al-Tahir Ibn Ashur: His Life and Works (1st ed.). Dar Ibn Hazm.
- Ibn Qutaybah, Abdullah Abu Muhammad. (1954). Interpretation of the Difficult Passages of the Qur'an (edited by Ahmad Saqr). Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah.
- Al-Maturidi, Abu al-Mu'in Maymun. (2011). A Guide to the Proofs in the Foundations of Religion (edited and annotated by Muhammad al-Anwar Hamid 'Isa; 1st ed.). Al-Azhar Library for Heritage.
- Makhlof, Muhammad. (2003). The Pure Tree of Light in the Classes of the Malikis. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Manzur, Abu al-Fadl Muhammad. (1993). Lisan al-'Arab (3rd ed.). Dar Sader.
- Al-Nadhir, Muhammad or Salim. (2009). The Scholarly Choices of the Scholar Muhammad al-Tahir Ibn Ashur Through His Commentary al-Tahrir wa al-Tanwir (1st ed.). Dar Ibn Hazm.
- Al-Nawawi, Abu Zakariya Muhyi al-Din. (2001). Sahih Muslim with the Commentary of al-Nawawi (edited and annotated by 'Isam Al-Sababti, Hazem Muhammad, and Imad Amer; 4th ed. Cairo Publishing House.
- Al-Nisaburi, Muslim. (n.d.). The Abridged Authentic Musnad, transmitted by trustworthy narrators from trustworthy narrators to the Messenger of God, peace and blessings be upon him. (Edited by: Muhammad Fuad Abd al-Baqi). Dar Ihya al-Turath al-Arabi.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.